ملخص تنفيذي

على قدم المساواة

ممارساتٌ واعدة لإدراك حقوق المرأة في الأراضي المملوكة ملكيةً جماعية

سيلين سالسيدو لا فينا ورينيه جيوفاريلي

Resource Equity

WORLD RESOURCES INSTITUTE

WRI.ORG

نبذة عن المؤلفين

سيلين سالسيدو لا فينا باحثة مشاركة II، مبادرة حقوق الأراضي والموارد ومبادرة المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، مركز الحوكمة لدى معهد الموارد العالمية

رينيه جيوفاريلي مؤسس مشارك ومحامي أول، مؤسسة ريسورس إيكويتي

شكر وتقدير

نحن ممتنون للغاية لصندوق ويلسبرينج فيلانثروبك فاند لدعمه السخيّ لهذا البحث ولأعمال معهد الموارد العالمية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الأراضي والممتلكات. ويسرنا أن نتقدم بخالص التقدير لشركائنا الاستراتيجيين المؤسسيين، الذين يوفرون التمويل الأساسي اللازم لمعهد الموارد العالمية: وزارة الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الملكية الدنماركية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

ونعرب عن شكرنا الخاص لشركاء البحث لدينا في الدول المشمولة بدراسة الحالة الذين قاموا على إعداد تقارير دراسة الحالة أو شاركوا في إعدادها معنا: إليسا سكاليس (مؤسسة ريسورس إيكويتي)؛ وسبترينا توبينج، وكارولينا أستري، وريزا أرياني، ودين أفاندي (معهد الموارد العالمية إندونيسيا)؛ ولورا جيمينيز باوتيستا (اتحاد مجتمعات الزابوتيك والتشينانتك (UZACHI))؛ وجاناك أشاريا وميلينا بانتا (اتحاد مستخدمي الغابات المجتمعية في نيبال (FECOFUN)). كما نتقدم بالشكر إلى لوسي رويز بيريز (اتحاد UZACHI) وإليزابيث موسى (معهد الموارد العالمية) على ما قدموه من دعمٍ بحثي في دراسة الحالة بالمكسيك.

إننا مدينون إلى حد كبير للمراجعين الأقران الذين منحونا الوقت والخبرة لمراجعة تقريرنا: روث مينزين ديك، وجوليان سانجاك، وفيكتوريا ستانلي، وهربرت كاموسيمي، وبول نتيجيكا مويسيج، الذين عملوا كمراجعين خارجيين رسميين، وناتالي إيلويل، وروث نوجيرون، ودين أفاندي، وأنا إم مارتينيز، وأوتارا نارايان، ونيها لال، الذين عملوا كمراجعين داخليين رسميين. ونعبر عن شكرنا الخاص لبيتر فيت وريناتا مارسون على توجيههما كمديري اعتماد لمركز الحوكمة وإدارة الأبحاث والبيانات والابتكار لدى معهد الموارد العالمية.

نود أيضًا أن نعرب عن تقديرنا للدعم المقدم في التحرير والإنتاج من جانب إميليا سواريز، ورومان وارنولت، وكارولين تايلور، وشانون كولينز، والدعم المقدم في الاتصالات والتواصل من جانب كوري فيليولت، ولورا لي دولي، وروسيو لور، ومانسي هوغ، ونيكولاس والتون، ونادية بيمبيرت، وجيرين تان، وسارة بارسونز.

وأخيرًا، نشكر جميع النساء والرجال في بومابونج وبوث ندجوك، الكاميرون؛ وجاجاه بيرتالوت، إندونيسيا؛ وبني هاشم، الأردن؛ ولا تريندياد إكستلان، المكسيك؛ وبانبال، نيبال على الترحيب بنا في مجتمعاتهم، ومشاركة أفكارهم، وإلهامنا بروحهم.

تصميم وتخطيط:
شانون كولينز
shannon.collins@wri.com

مقدمة

تمثل الأرض جوهر البقاء والرفاهية والكرامة لأكثر من ثلاثة مليار شخص حول العالم. وتشكّل المرأة أكثر من نصف الأشخاص الذين يعتمدون بشكل حصري تقريبًا على الأراضي والموارد الطبيعية لتحصيل سُبُل العيش. وتقوم المرأة بأدوارٍ حيوية في مجتمعها - فهي تزرع الغذاء لأسرتها، وتستثمر في تغذية أطفالها وتعليمهم وصحتهم، كما أنها تحمل المعرفة التقليدية بشأن النباتات وموارد الغابات والإدارة البيئية. وتمثل المرأة جزءًا لا يتجزأ من بناء القدرات التكيفية لأسرتها ومجتمعها.

تشكل المرأة 70 في المائة من صغار المزارعين في العالم النامي، حيث تُنتج المزارع الصغيرة ما يصل إلى 80 في المائة من الغذاء. ونظرًا لدورها التقليدي في إنتاج الغذاء والمسؤولية عن جمع المياه وخشب الوقود والموارد المنزلية الأخرى، تُعد المرأة عنصرًا حيويًا في الأمن الغذائي الوطني ومواجهة آثار تغير المناخ. ومع ذلك، فإن العديد من النساء ليس لهن الحق في امتلاك الأراضي. فمن بين إجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية في العالم، لا تتعدى نسبة النساء 14 في المائة، ويشهد هذا العدد انخفاضًا كبيرًا في جميع أنحاء أفريقيا وشرق آسيا. وعادةً، لا يتمكن الكثير من النساء من الوصول إلى الأراضي إلا من خلال الزوج أو أحد الأقارب الذكور. وهذا وضعٌ غير آمن تمامًا للمرأة لأنها تتعرض لخسائر سريعة في حالات الطلاق أو وفاة الزوج. وإذا أردنا بناء مجتمعات قادرة على مواجهة آثار تغير المناخ والتغلب على الفقر المدقع والجوع الشديد في جميع أنحاء العالم، فلابد من القضاء على انعدام الأمن فيما يتعلق بحقوق المرأة في الأراضي.

تركز غالبية الأبحاث الحالية المتعلقة بحقوق المرأة في الأراضي على كيفية وصول المرأة بمفردها إلى الأراضي بشكل أفضل. لكن الأراضي المشاع والمملوكة ملكية جماعية، مثل الغابات والمراعي، تُعد موارد حيوية في هذه المجتمعات. ويُعتبر البحث حول كيفية وصول المرأة إليها بشكل أفضل أمرًا ضروريًا لترسيخ أنظمة عادلة لحيازة الأراضي.

يتناول هذا التقرير خمسة مجتمعات أصلية وعرفية متنوعة في خمس دول - الكاميرون والمكسيك وإندونيسيا ونيبال والأردن - قامت جميعها بتأمين حقوق المرأة في الأراضي والموارد المشاع. ويكشف عن نطاق حقوق المرأة في الحيازة في هذه المجتمعات ويتناول بعمقٍ كيفية تأمين حقوقها. في جميع المجتمعات الخمسة، أعطت القوانين والسياسات للمرأة حقوقها، وعملت التدخلات الاجتماعية على تمكينها من المطالبة بتلك الحقوق. ويستعين التقرير بدراسات الحالة هذه لتقديم دليل قيّم لصانعي السياسات والجهات المانحة وغيرهم ممن يعملون على تمكين المرأة.

إذا أردنا تحقيق رؤيةٍ داعمةٍ للرخاء والسلام والفرص المشتركة للجميع على كوكبٍ مثاليّ في إطار أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، فيجب علينا أن نضمن تمتُّع المرأة والرجل على حدٍ سواء بنفس درجة الوصول والحقوق في الأراضي والموارد - ويجب أن نبدأ من الآن.

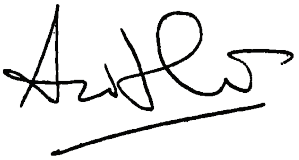

أندرو ستير

الرئيس
معهد الموارد العالمية

وانجيرا ماثاي

نائب الرئيس
والمدير الإقليمي لأفريقيا

النقاط الرئيسية

- يُعد تأمين حقوقٍ متساوية ومضمونة للمرأة في الأراضي جزءًا لا يتجزأ من تحقيق نتائج التنمية العالمية وإيجادِ عالم أكثر استدامةً ودعمًا للمساواة بين الجنسين.
- في الأراضي المملوكة ملكيةً جماعية، تتمتع المرأة بحيازة مضمونة عندما تكون الحيازة الجماعية للأراضي معترفًا بها وقابلة للإنفاذ قانونًا ويمكن للمرأة المطالبة بحقوقها وممارستها على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك الحق في استخدام الأراضي والموارد والاستفادة منها والمشاركة في حوكمتها.
- عندما تنص القوانين التي تنقل السيطرة على الموارد المشتركة إلى المجتمعات المحلية على إدماج الجنسين، فإنها تمهد الطريق أمام المرأة للحصول على حقوق الحيازة التي كانت تحصل منها في السابق على حقوقٍ ثانوية أو لم يكن لها حقوق على الإطلاق.
- تمثّل مشاركة المرأة في حوكمة الأراضي والموارد المشاع جانباً رئيسياً من جوانب ضمان الحيازة؛ حيثما تكون مشاركتها وليدة أو ضعيفة، ينبغي دعمها من خلال أنشطة بناء القدرات وتوعية الرجل بفوائد اتخاذ القرارات المنصفة للجنسين.
- في حين أنه لا توجد معادلة واحدة مناسبة لجميع السياقات المختلفة، فعلى الصعيد العالمي، يجب تنفيذ التدخلات لضمان حيازة المرأة للأراضي على مستويات متعددة وبطريقة مترابطة، بحيث تستهدف كلاً من الإطار الهيكلي الذي يضمن تمتُّع المرأة بالحقوق والبيئة التشغيلية التي تهيّئ الظروف الملائمة لتمكين المرأة من إعمال تلك الحقوق.

الخلفية

بالنسبة للعديد من النساء، خاصةً في الدول النامية، يُعد الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية والحقوق المتعلقة بها أمرًا بالغ الأهمية لبناء مستقبل أكثر مرونة لأنفسهن وأُسرهن ومجتمعاتهن، ولإيجاد مجتمعاتٍ أكثر شمولاً وإنصافًا واستدامةً. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب ألا تقتصر السياسات والاستثمارات الرامية إلى ضمان حقوق المرأة في الأراضي على استهداف حقوقها الفردية (أو بصورة مشتركة مع الأزواج) في الأراضي المنزلية فقط ولكن يجب أن تستهدف كذلك حقوقها الجماعية في الأراضي والموارد المملوكة ملكيةً جماعية، مثل الغابات والمراعي.

أقام معهد الموارد العالمية شراكةً مع مؤسسة ريسورس إيكويتي ومنظمات في خمس دول لتحديد وإجراء دراسات حالة لخمسة مجتمعات تطبّق أنظمة عادلة نسبيًا بين الجنسين في حيازة الأراضي (انظر الجدول ES-1). وقد بحثت دراسات الحالة نطاق وقوة حقوق المرأة في الحيازة في المجتمعات الخمسة واستخلصت العوامل أو الشروط الرئيسية التي مكنت المرأة من المطالبة بالحقوق وممارستها. وتم فحص نطاق حقوق الحيازة وفقًا لثلاثة أبعاد لضمان الحيازة:

1. *القوة*، التي تشمل الشرعية أو الاعتراف بالحقوق في كلٍ من الأنظمة الرسمية والعرفية وقابلية إنفاذ الحقوق ضد الأطراف الثالثة؛
2. *الاكتمال* أو نطاق الحقوق المملوكة، بما في ذلك الحق في الوصول إلى الأراضي والموارد واستخدامها والاستفادة منها وكذلك المشاركة في حوكمتها؛ و
3. *الديمومة* أو استمرارية الحقوق والتيقن بشأنها (دوس ومينزين ديك 2018).

بعد ذلك، قام معهد الموارد العالمية ومؤسسة ريسورس إيكويتي بتجميع النتائج من أجل استخلاص عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق ضمان حيازة المرأة، والتي ثبت أنها تتمثل في مجموعتين من العوامل:

1. العوامل الهيكلية، أو العوامل التي تضمن تمتُّع المرأة بالحقوق
2. العوامل التشغيلية، أو العوامل التي تعمل على إيجاد بيئةٍ تمكّن المرأة من المطالبة بالحقوق وممارستها

الشريك (الشركاء) من المجتمعات والمنظمات غير الحكومية	نظام الحيازة	هيكل الحوكمة
الغابة المجتمعية في بومابونج وبوث ندجوك، منطقة ليتورال، الكاميرون الشركاء: شبكة المرأة الإفريقية للإدارة المجتمعية للغابات (REFACOF) وكاميرون إيكولوجي (CE)	▪ صُنفت قانونيًا كغابة مجتمعية في عام 2010. ▪ تكون العضوية على أساس الأسرة المعيشية ويمثلها الزوج والزوجة. ▪ تسترشد أنشطة الغابات بخطة عمل تستند إلى خطة إدارة معتمدة. ▪ يُخصص الاستخدام الحالي للإنتاج النقدي للمحاصيل وصول الأفراد لاستهلاك الأسر المعيشية.	▪ يتم تنظيم مجتمع بومابونج وبوث ندجوك كرابطة لديها لوائح داخلية خطية. ▪ يحكمها جمعية عمومية تتألف من سكان دائمين ولجنة تنفيذية بأعضاء منتخبين. ▪ تُشكل النساء حاليًا نسبة 40% من الجمعية العمومية وخمسة من أصل سبعة أعضاء في اللجنة التنفيذية.
قرية جاجاه بيرتالوت، مقاطعة رياو، إندونيسيا الشريك: معهد الموارد العالمية - إندونيسيا	▪ يسعى المجتمع من السكان الأصليين، مع الاحتلال التاريخي للأراضي، إلى التمتع بملكية رسمية. ▪ تنقسم الغابات إلى غابات زراعية وغابات مجتمعية. ▪ تنقسم الغابات الزراعية إلى قطع أراضي تمتلك فيها المرأة حق الانتفاع وترثها من جهة الأم ("أراضي العشيرة"). وتكون قطع الأراضي الجديدة التي حصل عليها الزوجان لهما على نحوٍ مشترك. ▪ تنقسم الغابات المجتمعية إلى غابات محظورة ومحمية وأخرى مخصصة للاستخدام.	▪ يخضع استخدام الأراضي للقانون العرفي (*العادات*). ▪ يتولى الزوجان أو العائلات الكبيرة على نحوٍ مشترك إدارة قطع الأراضي الأسرية في الغابات الزراعية. ▪ تتمثل أعلى هيئة حاكمة في مجلس الحكماء (*ninik mamak*)، الذي يتألف من كبار السن من الذكور المنتخبين من كل عشيرة من العشائر الأربع التي يتألف منها المجتمع. ▪ يضع المجلس القواعد المتعلقة باستخدام الغابات والأنهار المجتمعية وإدارتها.
حمى بني هاشم، حوض نهر الزرقاء، الأردن الشركاء: المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في غرب آسيا (IUCN-ROWA)، ومنظمة المرأة العربية (AWO)	▪ تأسست في عام 2010 من خلال منح الدولة للحقوق الحصرية لاستخدام الأراضي. تشير كلمة حمى إلى النظام التقليدي لإدارة المراعي. ▪ تُستخدم *الحمى* في المقام الأول لرعي الماشية. وتتمتع المرأة بالحق الإضافي المتمثل في جمع الأعشاب وبيعها لكسب الرزق. ▪ يتطلب الميثاق القِبَلي ترك بعض المناطق بورًا على أساس تناوبي لتجديد الأراضي.	▪ تخضع *الحمى* لميثاق قِبَلي مُوقع من أفراد المجتمع. ▪ تكون الإدارة اليومية من خلال لجنة إدارة يتألف أعضاؤها من نسبة 60% من الرجال و40% من النساء. ▪ تضم لجنة الإدارة 13 عضوًا، سبعة منهم من الرجال وستة من النساء.
لا ترينيداد إكستلان، أواكساكا، المكسيك الشريك: اتحاد مجتمعات زابوتيك وتشينانتك المنتجة للغابات في سييرا خواريز (UZACHI)	▪ تم الاعتراف به رسميًا كمجتمع للسكان الأصليين (*comunidad*) بموجب قرار رئاسي صادر في عام 1949، مع تأكيد الملكية بموجب برنامج تنظيم حقوق الأراضي في تسعينيات القرن العشرين. ▪ يشترك أفراد المجتمع الرسميون أو المسجلون في ملكية أراضي الغابات المجتمعية. يتساوى الرجل والمرأة في حق العضوية، ولكن لم يستفد سوى عدد من قليل من النساء من حقهن. ▪ وتنقسم المنطقة إلى منطقة غابات ومنطقة مستوطنة/حضرية. تضم منطقة الغابات ثلاث مناطق: الغابات المجتمعية، ومنطقة السياحة البيئية، ومنطقة الزراعة المجتمعية. ▪ يتم تشغيل الغابات المجتمعية ومنطقة السياحة البيئية من جانب شركات مملوكة للمجتمع. ويمكن للسكان جمع منتجات الغابات غير الخشبية للاستخدام المنزلي. وتتجزأ المنطقة الزراعية إلى قطع أراضي يمكن للأعضاء حيازتها بموجب حق الانتفاع. وتتكوّن المنطقة الحضرية من قطع أراضي أسرية ومناطق عامة.	▪ قد تضع *المجتمعات* قواعدها الداخلية بناءً على الممارسات والأعراف التقليدية. ▪ تتمثل أعلى سلطة في الجمعية العمومية، والتي تتألف من جميع أفراد المجتمع (*comuneros*) وسكان المجتمع (*avecindados*). ▪ وتكون الإدارة التشغيلية لمنطقة الغابات لدى الهيئة الإشرافية للأصول المجتمعية، بينما تُدار المنطقة الحضرية من جانب سلطة البلدية. تتكون الهيئة الإشرافية من رئيس وسكرتير وأمين صندوق. وتعمل هيئة أخرى، وهي مجلس الرقابة، الذي يتكون من رئيس وسكرتيرين، كهيئة رقابية. ▪ في الوقت الحالي، هناك امرأة واحدة فقط تشغل منصبًا إداريًا، بصفتها سكرتيرًا بديلًا في الهيئة الإشرافية. وعُينت بعض النساء بصفتهن مساعداتٍ.

الجدول ES-1 | ملف تعريف المجتمعات المشمولة بدراسة الحالة (تتمة)

الشريك (الشركاء) من المجتمعات والمنظمات غير الحكومية	نظام الحيازة	هيكل الحوكمة
مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية في بانبال (CFUG)، مقاطعة غانداكي برادش، نيبال الشريك: اتحاد مستخدمي الغابات المجتمعية، نيبال (*FECOFUN*)	▪ تأسست رسميًا كمجوعة لمستخدمي الغابات المجتمعية في عام 1994. ▪ تكون العضوية في مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية على أساس الأسرة، حيث يمثل كل أسرة ذكر واحد وأنثى واحدة. ▪ يوجد لمجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية مشروعًا جماعيًا يتقاضى فيه الأعضاء الذين يقدمون العمل أجورًا، ويُستخدم الدخل في تحسين الأعمال وإدارة الغابات. ▪ تعتمد جميع الأسر الأعضاء على الغابات للحصول على الأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية. ويقتصر الوصول إلى منتجات الغابات وجمعها على أوقات معينة من العام أو بموجب الحصول على إذن خاص.	▪ يوجد لمجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية دستورها الخاص وخطتها التشغيلية للغابات المعتمدة من مكتب الغابات الإقليمي. ▪ وتُعد الجمعية العمومية هي أعلى هيئة حاكمة، وتتكون من جميع الأسر الأعضاء، بينما تكون الإدارة لدى اللجنة التنفيذية. تقتضي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالغابات أن تكون هناك نسبة 50% على الأقل من أعضاء اللجنة التنفيذية من النساء، ويجب أن تكون إحداهن رئيسةً أو سكرتيرةً، بينما تكون نسبة 50% الأخرى من أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلة تمثيلًا متناسبًا من الفئات الفقيرة والطبقات الدنيا. ▪ تضم اللجنة التنفيذية 11 عضوًا، تختارهم الجمعية العمومية بالإجماع؛ من بينهم ست سيدات، إحداهن من فئة الطبقات الدنيا. ويكون نائب الرئيس والسكرتير من النساء.

المصدر: المؤلفون.

النتائج الرئيسية

أ. ملف تعريف المجتمعات المشمولة بدراسة الحالة

يقدم الجدول ES-1 لمحة سريعة عن كل مجتمع من المجتمعات الخمسة المشمولة بدراسة الحالة فيما يتعلق بنظام حيازة الأراضي وهيكل الحوكمة لديها، مع الإشارة إلى كيفية وضع المرأة.

ب. أبعاد ضمان حيازة المرأة

يقدم الجدول ES-2 نظرة عامة على مصادر ومدى ضمان حيازة المرأة في كل مجتمع من المجتمعات الخمسة المشمولة بدراسة الحالة عبر الأبعاد الثلاثة لضمان حيازة الأراضي.

تكشف نتائج البحث عن وجود العديد من الاتجاهات في ضمان حيازة المرأة فيما يتعلق بكلٍ من أبعاد ضمان حيازة الأراضي.

القوة: تُستمد حقوق المرأة في الحيازة من القوانين التي تمنح الحقوق للمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد ومن القوانين العرفية التي تُعد إيجابيةً بالنسبة للمرأة. ففي الكاميرون ونيبال، حصلت المرأة على حقوق الحيازة من تشريعات الغابات التي تنقل السيطرة على غابات الدولة إلى المجتمعات المحلية. وفي الأردن، حصلت المرأة على حقوقها من خلال قيام الدولة بمنح حقوقٍ حصرية في المراعي في إطار نشاطٍ لإحياء المراعي. وفي إندونيسيا، تُعتبر المرأة صاحبة حقوق الحيازة العرفية بصفتها عضوًا في مجموعةٍ عرقية أمومية. وفي المكسيك، قد تحصل المرأة بموجب القانون الزراعي على حقوق الحيازة في المجتمعات الأصلية (*comunidades*) ولكنها قد تعتمد أيضًا على القواعد العرفية للوصول إلى الأراضي المملوكة ملكيةً جماعية والاستفادة منها. ويعني الاعتراف الرسمي بالحيازة الجماعية أنه يمكن لكلٍ من المرأة والرجل إنفاذ حقوقهما ضد الدُخلاء؛ على سبيل المثال، المستثمرين التجاريين.

وعلى الصعيد الداخليّ، تعمل التفويضات الجنسانية القانونية والترابط المجتمعي القويّ على منع اغتصاب حقوق المرأة من جانب أفراد المجتمع الآخرين.

الاكتمال: تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الوصول إلى الأراضي والموارد المشاع واستخدامها والاستفادة منها. ففي الكاميرون ونيبال، تتمتع المرأة والرجل بحقوق متكافئة يحددها القانون وخطط الإدارة المعتمدة من الدولة. وفي كلتا الحالتين، تُستخدم الغابة في المقام الأول لصالح مشروعٍ جماعي، مع توفير الوصول الفردي المنظّم لتلبية أهداف الحفاظ على البيئة. وفي الأردن، بموجب الميثاق القَبَليّ، يُخصّص *الحمى* لرعي الماشية، ولكن يحق للمرأة جمع الموارد لكسب العيش. وفي المكسيك، يمكن لجميع المقيمين بصرف النظر عن حالة العضوية الوصول إلى الغابة المجتمعية وجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية، بينما يتم توزيع المنافع المتأتية من مشاريع الغابات على أساس الأُسر المعيشية. وفي إندونيسيا، تعتبر المرأة صاحبة حقوق الحيازة على الرغم من أن كلا الزوجين يستخدم أراضي العشيرة ويستفيد منها. ويمكن لأي مقيم الوصول إلى الغابة المجتمعية وجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية، ولكن يُحظر قطع الأخشاب في الغابة المحظورة.

ضمان حيازة المرأة للأراضي					
	القوة		الاكتمال		الديمومة
المجتمع	الأساس الرئيسي لمشروعية حقوق المرأة في الحيازة	الوعي بالحقوق والقدرة على ممارستها وإنفاذها في مقابل التهديدات	مدى الوصول إلى الأراضي والموارد المملوكة ملكية جماعية واستخدامها والاستفادة منها	مدى المشاركة في حوكمة الأراضي المشاع	طول مدة الحقوق والضمان في حالة تغيير الحالة الاجتماعية
الغابة المجتمعية في بوماپونج وبوث ندجوك، الكاميرون	*دليل الإجراءات لإسناد إدارة الغابات المجتمعية وقواعدها لعام 2009 (تنفيذ قانون الغابات لعام 1994)*	تدرك المرأة حقوقها من خلال حملات التوعية بالحقوق التي تُطلقها المنظمات غير الحكومية. يوفر القانون الحماية من التهديدات الخارجية. تقيد القواعد العرفية حقوق بعض النساء كما تقيد مشاركة النساء.	تتمتع المرأة بنفس حزمة الحقوق التي يتمتع بها الرجال، ولكن مع المزيد من المسؤوليات في مشاريع الغابات.	تُشارك المرأة بفعالية في الحوكمة وتشغل مناصب في الهيئة التنفيذية، ولكن يركز جدول الأعمال على مصالح الذكور.	نفس الحقوق طويلة الأجل التي يتمتع بها الرجل، والتي يحددها القانون عند سن 25 عامًا، ولكنها قابلة للتجديد. ولكن قد تتأثر الحقوق بتغيير الحالة الاجتماعية.
جاجاه بيرتالوت، إندونيسيا	نظام الحيازة العرفية (*العادات*) على أساس الوراثة من جهة الأم والإقامة المحلية لأسرة الزوجة	تدرك المرأة حقوقها. ويُمارس نظام الحيازة من جهة الأم على مدى أجيال. وتحمي عملية تمليك الأراضي وموقعها البعيد من التهديدات الخارجية. ويحترم المجتمع الحقوق العرفية للمرأة.	تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الغابات المجتمعية ولكنها تتمتع بحقوق حيازة أقوى من الرجل في الغابات الزراعية بناءً على النظام الأمومي.	تحضر المرأة في اجتماعات العشائر ولكنها تتحدث بوجه عام من خلال الزوج. وتتكوّن الهيئة التنفيذية في القرية من الذكور فقط وفقًا للقواعد العرفية. ويمكن للمرأة ممارسة التأثير بسبب ملكيتها للأراضي.	دائمة، طالما أن المجتمع يمتلك المنطقة العرفية ويستحوذ عليها. وترث المرأة الأرض وتنقلها إلى بناتها.
حمى بني هاشم، الأردن	سياسة الدولة ومتطلبات الجهات المانحة: إعلان عَمّان لعام 2014 بشأن تجديد الحمى، حسبما نفذه كل من المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في غرب آسيا (IUCN-ROWA)، ووزارة الزراعة، ومنظمة المرأة العربية (AWO).	تدرك المرأة حقوقها من خلال حملات التوعية بالقضايا الجنسانية التي تطلقها المنظمات غير الحكومية. تسمح عملية توليد الدخل من خلال أحد مشاريع سبل كسب الرزق بالاعتراف بها بصفتها مساهمةً في *الحمى*. يُشكل نقص التمويل لحماية *الحمى* من الغرباء تهديدًا خارجيًا.	تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل بجانب حق إضافي في جمع الشجيرات والنباتات في المراعي من أجل كسب سبل مستقلة للرزق، ولكن هذا يتطلب مزيدًا من العمل.	تضمن الحصة الجنسانية الإدماج في المناصب القيادية. وتشارك المرأة بفعالية في الاجتماعات ولكن بدور ثانوي.	نفس الحقوق طويلة الأجل التي يتمتع بها الرجل، طالما لم تُلغ الحكومة منح أراضي *الحمى*. ولكن قد تتأثر الحقوق بتغيير الحالة الاجتماعية.
لا ترينيداد إكستلان، المكسيك	القانون الزراعي: تعديل عام 1971 الذي يُقر بتساوي المرأة في حق الأهلية للعضوية في الأراضي المملوكة ملكية جماعية (*ejidos* and *comunidades*) والمبادئ الثقافية (*usos y costumbres*) بشأن إرث الأسرة وإعالتها	تدرك المرأة حقوقها. يوفر القانون الحماية من التهديدات الخارجية. تميل المرأة المتزوجة إلى الانسحاب من العضوية المجتمعية الرسمية بموجب القانون والاعتماد على المشروعية الاجتماعية.	تتمتع المرأة بحقوق الوصول والاستخدام بصرف النظر عن العضوية الرسمية، وفقًا للتصاريح والقواعد. ويتم توزيع المنافع المتأتية من مشاريع الغابات على أساس الأسر المعيشية.	تشارك النساء من الأعضاء الرسميين بفعالية، ولكن الحوكمة لا يزال يهيمن عليها الذكور. ويتم تمثيل غير الأعضاء من خلال أزواجهن.	دائمة، طالما أن المجتمع يمتلك المنطقة المجتمعية ويستحوذ عليها. ويجوز للمرأة التقدم بطلب للحصول على عضوية رسمية بنفسها في حالة تغيير الحالة.

الجدول ES-2 | نظرة عامة على ضمان حيازة المرأة للأراضي (تتمة)

	ضمان حيازة المرأة للأراضي				
	القوة		الاكتمال		الديمومة
المجتمع	الأساس الرئيسي لمشروعية حقوق المرأة في الحيازة	الوعي بالحقوق والقدرة على ممارستها وإنفاذها في مقابل التهديدات	مدى الوصول إلى الأراضي والموارد المملوكة ملكية جماعية واستخدامها والاستفادة منها	مدى المشاركة في حوكمة الأراضي المشاع	طول مدة الحقوق والضمان في حالة تغيير الحالة الاجتماعية
مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية في بانبال، نيبال	المبادئ التوجيهية لتنفيذ قانون الغابات لعام 1993 الذي ينص على إنشاء مجموعات مستخدمي الغابات المجتمعية (2001، 2009)	تدرك المرأة حقوقها من خلال حملات التوعية بالحقوق التي تُجريها المنظمات غير الحكومية ومن خلال خبرتها نفسها. يوفر القانون الحماية من التهديدات الخارجية. وكان للمرأة تأثير من خلال مشاركة فرص سبل كسب الرزق مع الرجل ومن خلال توفير مساحة بناء لمكاتب مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية ومشاريع الغابات.	تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل. يتعرض أفراد الطبقة الدنيا للحرمان بسبب القيود المفروضة على وصول الأفراد إلى الغابات.	تعزز الحصص الجنسانية والسياسات الحكومية الأخرى المشاركة التفاعلية للمرأة في الحوكمة، ولكنها لا تزال تفتقر إلى المساواة الكاملة. يتم تمثيل أفراد الطبقة الدنيا أيضًا ولكنهم أقل تأثيرًا.	نفس الحقوق طويلة الأجل التي يتمتع بها الرجل، طالما أن مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية قائمة ككيان وتدير الغابات المجتمعية وفقًا للخطط التشغيلية المعتمدة. ولكن قد تتأثر الحقوق بتغيير الحالة.

المصدر: المؤلفون.

يتم تمثيل المرأة رسميًا في الهيئات المجتمعية المعنيّة بصنع القرار، ولكن مشاركتهم الفعلية تختلف. وقد احتفظت المرأة بمقاعد في الجهة التنفيذية بالأردن ونيبال، بينما تطبق المكسيك حصة محدّدة للمرشحين للمناصب: يجوز أن يشغل كل نوعٍ اجتماعي ما يصل إلى 60 بالمائة من إجمالي عدد المقاعد. ولا تطبق الكاميرون حصة معينة ولكنها تتطلب إدماج المرأة في الجهة الإدارية. وقد ذكرت النساء أنهن يتمتعن بإبداء بعض الرأي في صنع القرار. وفي نيبال، يبدو أن المرأة تشارك بنشاط، بينما في الكاميرون والأردن، تعبر عن آرائها بيد أن تأثيرها يكون أقل من الرجل في وضع جداول الأعمال. وفي المكسيك، لم يتم تطبيق حصة المرشحين؛ وبالتالي يوجد عدد قليل من النساء في المناصب القيادية. وفي إندونيسيا، يتحدث الأزواج باسم الأسرة في تجمعات العشائر، وعادةً ما تتسم المرأة بالصمت. وبشكل عام، يلعب الرجل دورًا أكبر في صنع القرار؛ ولا تزال المرأة تفتقر إلى الخبرة أو تنسحب من المشاركة لأسبابٍ عملية مثل القيود الزمنية.

تُستمد حقوق المرأة في الحيازة من القوانين التي تمنح الحقوق للمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد ومن القوانين العرفية التي تُعد إيجابيةً بالنسبة للمرأة.

الديمومة: بصفتها عضوًا في مجموعة المستخدمين أو المجتمع، تتمتع المرأة بنفس مدة الحيازة التي يتمتع بها الرجل وتحتفظ بحقوقها بشكل عام عند تغير الحالة الاجتماعية. يتمتع المجتمع المحلي بحقوق غير خاضعة للتقادم بموجب القانون في إندونيسيا والمكسيك (لا يزال يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها في إندونيسيا)؛ بينما تكون هذه الحقوق طويلة الأجل في الأردن، طالما أن *الحمى* يتم الحفاظ عليه؛ وفي نيبال، تخضع الحقوق للامتثال للقانون وخطط إدارة مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية. وتنطوي الغابات المجتمعية على مدةٍ ثابتة قدرها 25 عامًا في الكاميرون، تخضع للتجديد. وفي حالة الطلاق أو وفاة الزوج، تتم حماية المرأة في إندونيسيا بموجب النظام الأمومي للمجتمع. وفي المكسيك، لا تتأثر حقوق الحيازة للأعضاء المسجلين أيضًا، على الرغم من أن المرأة المتزوجة غير المسجلة يكون لها الأولوية في الميراث

الشكل ES-1 | عوامل التمكين لضمان حيازة المرأة للأراضي وصوتها في الحوكمة المجتمعية

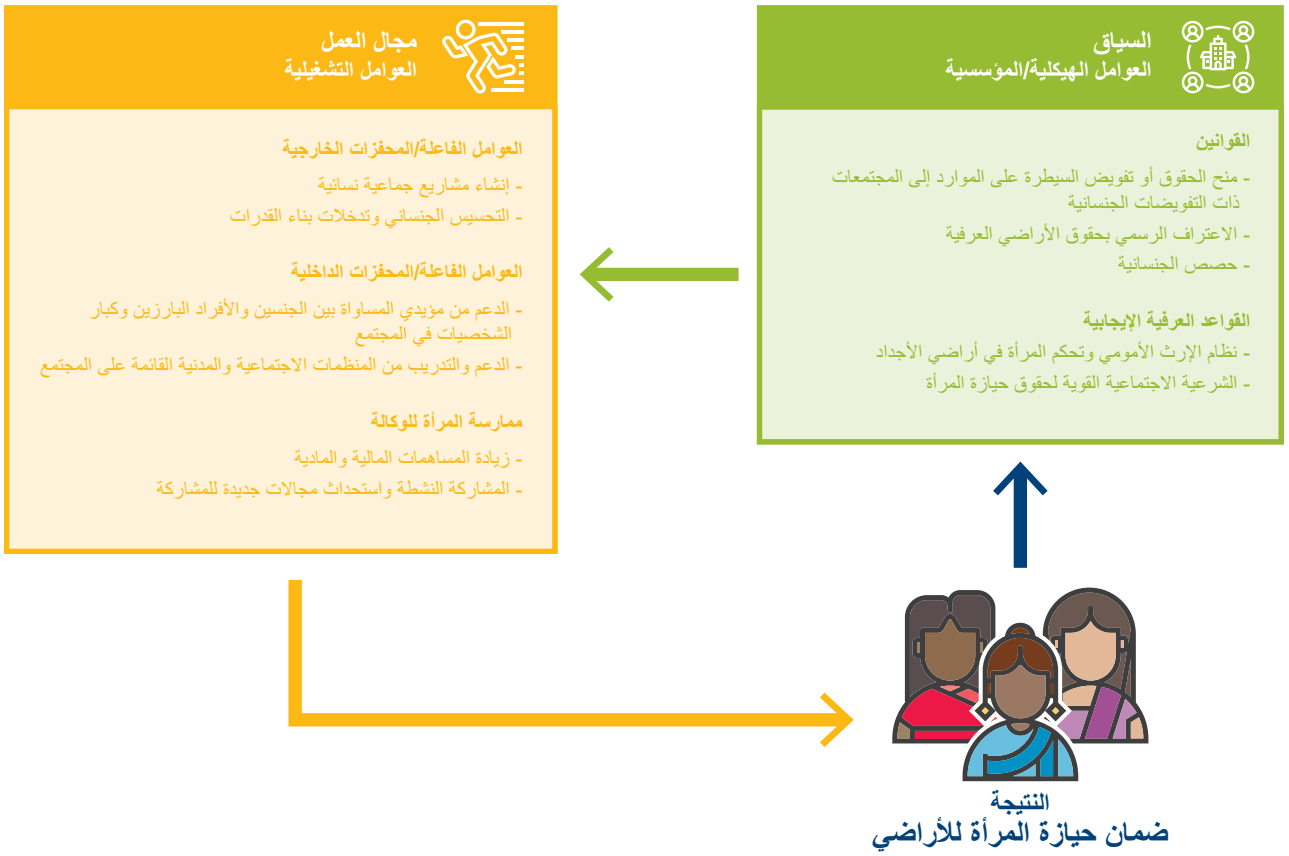

المصدر: مقتبس من دوس ومينزين ديك 2018.

بدون وصية ويجوز لها الاحتفاظ باستحقاقاتها على أساس العادات العرفية والتقدم بطلب للحصول على عضوية فردية.
وفي المجتمعات الثلاثة الأخرى، تحتفظ الأرامل بالعضوية في مجموعتهن، ولكن ليس بالضرورة المرأة المطلّقة. ففي نيبال، يمكنها التقدم بطلبٍ للحصول على العضوية بمفردها، لكن الأعراف المحلية تحدد ما إذا كانت المرأة ستقيم في القرية أو ستخرج منها عند الطلاق. وفي الكاميرون والأردن، تعود المرأة المطلقة تقليديًا إلى قريتها التي ولُدت فيها.

ج. عوامل التمكين والممارسات الواعدة لضمان حقوق المرأة في الحيازة

استفادت المرأة في المجتمعات المشمولة بدراسة الحالة من مجموعةٍ من عوامل التمكين، التي تعمل بطريقةٍ مترابطة، على المستويين الهيكلي والتشغيلي لضمان أو تحسين حقوقها في الحيازة (انظر الشكل ES-1). فعلى المستوى الهيكلي، استفادت المرأة من القوانين والقواعد العرفية التي تعترف بالحيازة الجماعية للأراضي وحيازة المرأة للأراضي. ففي الكاميرون ونيبال، عملت التفويضات الجنسانية الواضحة في قوانين الغابات التي تنقل السيطرة على الغابات إلى المجتمعات المحلية على تمهيد الطريق لحصول المرأة على حقوق الحيازة الرسمية التي كانت تحصل منها في السابق على حقوقٍ ثانوية أو لم يكن لها أي حقوق على الإطلاق. وبالمثل، في المكسيك، منح القانون الزراعي الذي يعترف بحقوق السكان الأصليين في الأرض حقوقًا متساوية للمرأة كي تصبح عضوًا مسجلاً أو مالكًا مشتركًا للأراضي المجتمعية. وفي الأردن، كان إدماج المرأة كصاحب مصلحةٍ أمرًا ضروريًا لمنح حقوقٍ حصرية في المراعي لأغراض إنشاء الحمى. وتستفيد المرأة أيضًا من أنظمة الحيازة العرفية التي تفضل المرأة أو توفر لها سبل حمايةٍ قوية، كما هو الحال في إندونيسيا، حيث تُعطي مجموعة مينانجكاباو العرقية الأمومية للمرأة حقوقًا في الأراضي، تنتقل من الأم إلى ابنتها، وتقترن بممارسة الإقامة الأمومية. وفي المكسيك، يسمح عُرف "الأراضي كإرث أُسريّ" للمرأة التي تختار الانسحاب من عضوية المجتمع الرسمية بالوصول إلى الأراضي والموارد المجتمعية والاستفادة منها.

لقد أدت الحصص الجنسانية والتفويضات الصريحة في التشريعات لإدماج المرأة في هيئات حوكمة الموارد إلى فتح منتديات صنع القرار للمرأة. ويعمل التفويض الواسع، مثل الحصة البالغة 50 بالمائة للمرأة في اللجنة التنفيذية في نيبال، على منح المرأة صوتًا قويًا. وفي الكاميرون والأردن، أدى التفويض الخاص بإدماج المرأة إلى تمكينها من الحصول على تمثيل قوي في الحوكمة، على الرغم من أن مشاركة المرأة لا تزال وليدةً نظرًا لأن مجموعات المستخدمين جديدة نسبيًا. وتُجدر الإشارة إلى أنه في إندونيسيا والأردن والمكسيك، ترى المرأة أن اهتماماتها تُؤخذ في الاعتبار حتى لو لم يكن صوتها مساويًا لصوت الرجل خلال الاجتماعات. كما أنها تشارك بفعالية في الأنشطة التي تعزز قدرتها على المشاركة في الحوكمة المجتمعية (انظر العوامل التشغيلية).

على المستوى التشغيلي، أدت العديد من عوامل التمكين، التي تعمل بطريقة مترابطة وتتّحد مع العوامل الهيكلية، إلى تمكين المرأة من إنفاذ حقوقها. ويشمل ذلك إنشاء مؤسسات نسائية جماعية سمحت للمرأة بتقديم مساهمات مرئية، مما أدى إلى زيادة الاستفادة والتمكين. ويتجلى ذلك في الأردن، حيث تضمّن نشاط إحياء المراعي تشكيل مؤسسة نسائية جماعية، وتمكين المرأة من المساهمة ماليًا في الأسرة والمجتمع، وتعزيز مكانتها كصاحبة مصلحة شرعية في اتحاد المراعي. وفي نيبال، انطلقت مؤسسة نسائية جماعية تم إنشاؤها في إطار مشروع إنمائي، مما دفع الرجال إلى طلب الانضمام، وبالتالي تعزيز نفوذ المرأة في مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية. كما أفادت النساء في كلا المجتمعين أنهن اكتسبن قدرة تفاوضية أفضل في الأسرة.

لقد ساعدت أنشطة التوعية بالقضايا الجنسانية وبناء القدرات في التغلب على القواعد العرفية التمييزية. ويتجسّد ذلك في الأردن، حيث مكّنت الأنشطة المتواصلة للتوعية بالقضايا الجنسانية ورفع الوعي التي تنفذها المنظمات غير الحكومية من استيعاب الرجل لإدماج المرأة. واستخدمت منظمة المرأة العربية نهجًا حساسًا من الناحية الثقافية سمح للرجال بقبول أفكار جديدة حول عمل المرأة دون الشعور بالتهديد. كما قدمت منظمة المرأة العربية مهارات سبل العيش والتدريب على الجوانب الفنية *للحمى*، وإعداد المرأة للاضطلاع بأدوارها الجديدة كصاحبة مصلحة في اتحاد المراعي ولتولي المناصب في لجنة الإدارة. وفي الكاميرون، عملت مؤسسة كاميرون إيكولوجي على تثقيف المجتمع بشأن الحقوق القانونية للمرأة وتشجيع المرأة على الترشح للمناصب في الجهة التنفيذية. وفي نيبال، أدى تدريب المرأة كميسرٍ للأنشطة التنموية إلى منحها كفاءات جديدة، مما مكّنها من المشاركة بشكل أكبر في شؤون المجتمع والتطلع إلى تولي الأدوار القيادية.

لقد عمل مناصرو ورواد المساواة بين الجنسين كعوامل محفزة نحو التغيير. ويتضح ذلك في المكسيك، حيث تواصلت ربة أسرة مع قادة المجتمع بنشاط للانضمام إلى جمعيةٍ عامة جميعها من الرجال آنذاك، لتكون نموذجًا يُحتذى للنساء الأخريات اللاتي انضممن تدريجيًا. بالإضافة إلى ذلك، دعا رئيس بلدية سابق خلال فترة ولايته جميع النساء إلى الانضمام إلى اجتماعات الجمعية البلدية، مبيّنا للمجتمع دورهن المهم ومقرّرًا حيّزًا كانت النساء لا تصل إليه في السابق إلا بطلبٍ فردي. وفي الأردن، كان للقائد القبلي وامرأة كبيرة نشطة ومحترمة دورًا حاسمًا في إصغاء الرجل إلى منظمة المرأة العربية وقبوله للمعايير الجنسانية الجديدة.

تعمل المنظمات الاجتماعية والمدنية المجتمعية التي تقودها أو تشارك فيها المرأة على تمكين المرأة اجتماعيًا بطرق مهمة. ويتجلى ذلك في نيبال، حيث عزّزت مجموعة نسائية (*عمة سموحة*)، من نفوذ المرأة داخل مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية، من خلال قيام تلك المجموعة النسائية بتوفير مساحة مادية في المبنى الخاص بها لمجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية ومشاركتها في تمويل إنشاء مقر جديد لمجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية. وفي المكسيك، توفر اللجان المساعدة ومجموعات العمل التي أنشأتها هيئات الحوكمة المجتمعية، مثل اللجان المدرسية والصحية والرياضية، للمرأة فرصة التعرض والتدريب في الشؤون العامة وقيادة المجتمع، مما يسمح للنساء اللاتي يطمحن في توليّ أدوار قيادية أعلى بتجميع الخبرة المطلوبة تقليديًا للانتقال للمستوى الأعلى.

د. توقيت اكتساب حقوق الحيازة

أثر توقيت التشريعات والسياسات القائمة على النوع الاجتماعي، فضلًا عن التدخلات اللاحقة من جانب الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية، على تحقيق حقوق المرأة في الحيازة عمليًا. في الكاميرون والأردن، استفادت المرأة من التفويضات الجنسانية التي تم سنها قبل عملية إنشاء مجموعة المستخدمين رسميًا أو خلال هذه العملية. وتبعت هذه التفويضات بعد ذلك تدخلات مستهدفة لتمكين المرأة اقتصاديًا والتوعية بالقضايا الجنسانية، مما يُسهل حقوق المرأة في الحيازة منذ البداية. وفي نيبال، صدرت المبادئ التوجيهية الجنسانية الأولى بعد سبع سنوات من تشكيل مجموعة مستخدمي الغابات المجتمعية، وكان المجتمع في وضع يسمح له بتنفيذها حيث ازداد تمكين المرأة خلال الفترة الانتقالية. وفي المكسيك، لم تتمكن المرأة في البداية من الاستفادة من الحقوق الممنوحة بموجب الإصلاحات الزراعية لأن المجتمع نفسه لم يكن لديه أية سيطرة على الأراضي المشاع. وفي وقت لاحق، اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على الاعتراف الاجتماعي بحصصها في الحيازة. وكان من شأن المبادرات التي أطلقتها الجهات الفاعلة المجتمعية لإشراك المرأة في الحوكمة أن حفزت المرأة على المطالبة بحقوقها

في الحيازة. وأخيرًا، في إندونيسيا، تتمتع المرأة في المجتمع بالسيطرة العرفية على أراضي العشيرة، والتي يتم تعزيزها من خلال الاعتراف القانوني بأراضي غابات السكان الأصليين.

هـ. الدور الذي تلعبه المرأة

مارست المرأة الوكالة بطرق عديدة بخلاف كونها مستفيدة غير فاعلة من التفويضات والتدخلات الجنسانية، ففي جميع المجتمعات الخمسة، ترشحت المرأة لمقاعد في هيئات الحوكمة التي افتُتحت بحصصٍ أو تفويضاتٍ جنسانية جديدة. وقد استفادت من مواردها، مثل الأقدمية والتأثير في الأردن والمساهمات المادية والمالية في نيبال، لتغيير المعايير الجنسانية وزيادة تأثير المرأة في المجموعة. وشقت المرأة طريقها أيضًا في مجالات جديدة للمشاركة في المجتمع بشكل أكبر. فقد نجحت، على سبيل المثال، في مناصرة أحد مجالس التعليم المجتمعية في الأردن.

ومع ذلك، لا تزال المرأة في المجتمعات المشمولة بدراسة الحالة تواجه العوائق، حيث تُشكل المسؤولية الرئيسية للمرأة عن الأنشطة المنزلية عبء عمل مضاعف. كما أنها غالبًا ما تتولى المسؤولية عن معظم الأنشطة الزراعية، حتى مع تقاسم الأرباح بالتساوي بين جميع أعضاء المجموعة. قد تُمنع مجموعة فرعية من النساء من المطالبة بالحقوق، مثل البنات اللاتي يُتوقع منهن الزواج والانتقال؛ أو قد يتنازلن عن الحقوق بسبب الالتزامات المصاحبة التي يجدنها مرهقة أو بسبب كون الأقليات أو النساء من بنات الطبقات الدنيا في وضعٍ ضعيفٍ يحول دون المطالبة بالاستحقاقات. وأخيرًا، تواجه المرأة عوائق عملية واجتماعية أمام المشاركة الفعالة، مثل ضيق الوقت ونقص الخبرة ومثل التصورات السلبية عن قدراتها.

التوصيات

كما هو الحال مع أي تغيير هادف ودائم، فإن تحقيق المساواة والشمول في حيازة وحوكمة الأراضي والموارد بين الجنسين هو عملية متطورة. ويمكن إجراء المزيد لإحداث فارقٍ في وضع المرأة. فعلى المستوى الهيكلي، يمكن للمُشرعين أو الجهات التنظيمية توفير آليات مشاركة أقوى من أجل المرأة في القوانين واللوائح التنفيذية. وعلى المستوى التشغيلي، يمكن للجهات الفاعلة الخارجية والمجتمعية، بما في ذلك مجتمع الجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، المساعدة في تناول الأعراف الاجتماعية والمعتقدات الثقافية الأساسية لتمكين المرأة من الاستفادة من السياسات والتشريعات المراعية للمساواة بين الجنسين. يوضح الشكل ES-2 اقتراحات محددة.

الشكل ES-2 | توصيات محددة لتعزيز ضمان حيازة المرأة

المستوى الهيكلي:
آليات مشاركة أقوى

الجهات الفاعلة: المشرعون والجهات التنظيمية المنوطة بإصدار اللوائح

الالتزام بالحصص الجنسانية من خلال:

- عدد محدد للمقاعد المحجوزة، بدلًا من النسبة المئوية للمرشحين.
- نسبة المقاعد المحجوزة لخلق تأثير للكتلة الحرجة (بحد أدنى ربع إلى ثلث).
- متطلبات النصاب القانوني والتصويت لضمان تواجد المرأة وإمكانية مشاركتها بفعالية، حتى لو كانت تمثل أقلية.

تنظيم لجان المرأة كمنتدى للمناقشة وتخصيص مقاعد للمرأة في جدول أعمال الاجتماعات.

وضع قواعد لإدماج مجموعات فرعية من النساء (والرجال) اللاتي حُرمن من حقوقهن في نظام الحيازة العرفي.

مدمج مع

المستوى التشغيلي:
تمكين المرأة على أرض الواقع

الجهات الفاعلة: الجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات المجتمعية

تطبيق تحليل جنساني في جميع مراحل المشروع بدءًا من التصميم إلى التنفيذ وصولًا إلى المراقبة والتقييم.

- يجب أن يتجاوز التحليل الهيكل الثنائي للجنس (الرجل والمرأة) ويطبق نهجًا متعدد الجوانب يراعي فئات أخرى من الاختلافات مثل الطبقة والفئة والعِرق والممارسات الاجتماعية والترتيبات التأسيسية.

الاستفادة من المرأة كمُيسرة أو وكيلة إرشاد في البرامج والتدخلات للمساعدة في تنمية المهارات وتعزيز الثقة والعمل كقدوة للنساء الأخريات.

دعم أنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين والمجموعات النسائية من خلال الموارد المادية والتدريب وبناء المهارات وتوسيع شبكاتهم الاجتماعية.

التدخلات العملية، مثل توفير الخدمات العامة (مثل المياه المنقولة بالأنابيب والكهرباء منخفضة التكلفة) والوصول الرقمي (مثل الهواتف المحمولة) والأجهزة الموفرة للعمالة (مثل مواقد الطهي المحسنة) للمساعدة في التخفيف من مشكلة ضيق الوقت والأعباء المنزلية.

وضع إجراءات وقائية ضد سيطرة أو استحواذ النخبة، مثل الحدود الزمنية لشغل المناصب القيادية والحفظ الإلزامي للسجلات وما إلى ذلك، وضمان إدماج فئات مختلفة من النساء.

إشراك الرجل من البداية في أي تدخل أو مشروع، مع توعيته بفوائد الاعتراف بمعرفة المرأة وخبرتها ومساهماتها بطرق تتجنب ردود الفعل العكسية.

المصدر: المؤلفون.

المراجع

دوس، سي، وآر مينزين ديك 2018. *ضمان حيازة المرأة للأراضي: إطار عمل مفاهيمي*. سياتل، واشنطن: اتحاد البحوث. https://consortium.resourceequity.org/conceptual-framework.

الشركاء المشمولون بدراسة الحالة

الكاميرون: شبكة المرأة الإفريقية للإدارة المجتمعية للغابات وكاميرون إيكولوجي

إندونيسيا: معهد الموارد العالمية - إندونيسيا

الأردن: المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في غرب آسيا

المكسيك: اتحاد مجتمعات زابوتيك وتشينانتك المنتجة للغابات في سييرا خواريز

نيبال: اتحاد مستخدمي الغابات المجتمعية، نيبال

نبذة عن معهد الموارد العالمية

معهد الموارد العالمية هو منظمة أبحاث عالمية تحول الأفكار الكبيرة إلى أفعال محورها البيئة والفرص الاقتصادية ورفاهية الإنسان.

التحدي الذي نواجهه

تمثل الموارد الطبيعية أساس الفرص الاقتصادية ورفاهية الإنسان. ولكننا نستنفد، اليوم، موارد كوكب الأرض بمعدلات غير مستدامة، مما يُعرض الاقتصادات وحياة الناس للخطر. ويعتمد الناس على المياه النظيفة والأراضي الخصبة والغابات الصحية والمناخ المستقر. وتُعَد المدن الملائمة للعيش والطاقة النظيفة ضرورية لاستدامة الكوكب، فيجب علينا مواجهة هذه التحديات العالمية المُلحة في هذا العِقد.

رؤيتنا

نتصور كوكبًا منصفًا ومزدهرًا مدفوعًا بالإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية. ونطمح إلى خلق عالم تتحد فيه إجراءات الحكومة والأعمال والمجتمعات المحلية للقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة الطبيعية لجميع الناس.

نهجنا

الإعداد

نبدأ بالبيانات، حيث نجري أبحاثًا مستقلة ونعتمد على أحدث التقنيات لتطوير رؤى وتوصيات جديدة. ويحدد تحليلنا الدقيق المخاطر ويكشف النقاب عن الفرص ويقدم الاستراتيجيات الذكية. ونركز جهودنا على الاقتصادات المؤثرة والناشئة والتي سيتم فيها تحديد مستقبل الاستدامة.

التغيير

نستخدم أبحاثنا للتأثير على السياسات الحكومية واستراتيجيات الأعمال وإجراءات المجتمع المدني؛ فنختبر المشاريع مع المجتمعات والشركات والهيئات الحكومية لبناء قاعدة أدلة قوية. ونعمل، بعد ذلك، مع الشركاء لإحداث التغيير على أرض الواقع للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز المجتمع. نتحمل المسؤولية عن ضمان قوة نتائجنا واستدامتها.

التوسع

لسنا ضيقي الأفق في تفكيرنا؛ فبمجرد الاختبار، نعمل مع الشركاء لتطبيق جهودنا والتوسع فيها إقليميًا وعالميًا. ونشارك الجهات المعنية بصنع القرار لتنفيذ أفكارنا والارتقاء بمستوى تأثيرنا. ونقيس مستوى النجاح من خلال الإجراءات الحكومية والتجارية التي تعمل على تحسين حياة الناس والحفاظ على توافر بيئة صحية.

نبذة عن مؤسسة ريسورس إيكويتي

تؤمن مؤسسة ريسورس إيكويتي بأنه من شأن تمكين المرأة تغيير العالم. ونؤيد التغيير القانوني والسياسي والاجتماعي بهدف تعزيز حقوق المرأة في الأراضي والموارد، ونعمل كمصدر عالمي للأبحاث وأفضل الممارسات ووضع السياسات. ونلتزم بالتعاون مع الشركاء حول العالم فيما يتعلق بتركيزنا على المرأة والأراضي والموارد.

حقوق ملكية الصور

الغلاف، باولو نيكوليلو؛ صفحة ii، هارون توماس؛ صفحة 9، معهد الموارد العالمية - إندونيسيا

لأغراض تعيين المكان
معلومات عن الوثيقة

يُمثل كل تقرير من تقارير معهد الموارد العالمية مناقشة علمية مُعدة في الوقت المناسب لموضوع محل اهتمام عام. ويتحمل معهد الموارد العالمية مسؤولية اختيار موضوعات الدراسات وضمان حرية الاستفسار للمؤلفين والباحثين، كما أنه يطلب توجيهات اللجان الاستشارية والمراجعين الخبراء ويستجيب لها. ومع ذلك، فإن جميع التفسيرات والنتائج المنصوص عليها في منشورات معهد الموارد العالمية هي تفسيرات ونتائج خاصة بالمؤلفين، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

تُقدم الخرائط لأغراض توضيحية ولا تعني التعبير عن أي رأي من جانب معهد الموارد العالمي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة أو إقليم أو فيما يتعلق بترسيم الحدود أو القيود.

حقوق الطبع والنشر لعام 2021 محفوظة لمعهد الموارد العالمية. هذا العمل مرخص بموجب الترخيص الدولي Creative Commons Attribution 4.0.
لعرض نسخة من الترخيص، تفضل بزيارة http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

WORLD
RESOURCES
INSTITUTE

10 جي ستريت إن إي
سويت 800
واشنطن العاصمة 20002، الولايات المتحدة الأمريكية
+1 (202) 729-7600
WWW.WRI.ORG

الرقم الدولي المعياري للكتاب XXX-1-XXXXX-822-1